KADHAYA TARIKHIA

مجلة دراسات تاريخية

ISNN :718X EISSN : 2802-6031

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/228

التحولات السياسية المعاصرة فى موريتانيا بين المعطى القبلي والحكم المقيد

(1960–1992م)

Contemporary political transformations in Mauritania between tribal and restricted rule

(1960– 1992)

د/ باب أحمد الشيخ سيديا

أستاذ بالمدرسة العليا للتعليم

–موريتانيا –

المجلد: 08 العدد: 01 الصفحات: 120- 139

تاريخ الاستلام: 2023/05/04 تاريخ القبول: 2023/07/06 تاريخ النشر: ../../2023

الملخص:

الملخص : يسعى هذا المقال إلى دارسة الدولة المعاصرة في المجال الموريتاني بوصفها إشكالية تستحق الدراسة والنظر في سياقاتها التي أنتجتها بعيدا عن كل موقف تقييمي معياري تتجاذبه النخبة المحلية في مصالحها السياسية والواقعية، وهو أمر ظل مسيطرا على كثير من الإنتاج المعرفي بدوافع متعددة تقوم على مبدأ النظر في المصالح اللحظية والبعيدة للمجتمعات في مفهومها الضيق.

لذلك فإن هذا المقال في مغزاه يهدف إلى النظر في التراث المحلى حول الدولة وما أنتج من معارف في هذا المجال باحثا عن إشكالية الامام المفقود وما يطرح من أقضية ونوازل تحتاج إلى الجواب الشرعي، وما خلقت الدولة إبان نشوئها من أثر في التحول السياسي والاجتماعي في بيئة لم تعرف الدولة إلا في العصر المرابطي.

وعموما فإن مصادر هذه الدراسة ستتعدد وفقا للغاية والهدف المرتجى من فهم إشكالية التحول السياسي وطبيعته وعلاقته بالقبيلة والتفاعل الاجتماعي المحيط به عموما، مما يفرض نظرا تجديديا في الكتب الفقهية والنوازلية والمصادر التأسيسية حول الدولة لحظة الاستقلال واهتماماتها المختلفة.

ويظهر هذا الإشكال النخبوي في تحديد المسارات الفكرية إجابة على الإشكالات المصيرية من القضايا الشائكة والمعقدة إن تعلق بدار الإسلام عموما أو بالمجال الموريتاني، فقد ظلت هذه الآراء مسكونة بهواجس نحسب إيرادها في هذا المقام من الضروري الحتمي، نثرا للمفاهيم العامة المؤسس عليها الفعل السياسي والديمقراطي في البلاد الموريتانية، ومقتضيات الواقع

التي أنتجت الأسس المعيارية للخطاب السياسي المستحدث أو الماضوي، وإن كان الفرق جليا بين المفاهيم الخطابية التي أنتجت في ظل حركة سياسية أو نظام أو تيار مهما كان، والفكر الذي في صياغته الجمعوية انبنى عليه التوجه والمسار السلطوي عموما علاقة وتفاعلا وإنتاجا للمفهوم وتحولا بطيئا يعكس التغير والتبدل في إطار العملية السياسية وانسجامها مع المعطيات المجتمعية عموما.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، القبيلة، التحول السياسي، الانقلا ت العسكرية، موريتانيا.

Abstract:This article seeks to study the contemporary state in the Mauritanian field as a problematic that deserves study and consideration of its contexts that produced it away from every normative evaluation position attracted by the local elite in its political and realistic interests, which remained dominant over much knowledge production with multiple motives based on the principle of considering interests. Immediate and distant societies in their narrow concept.

Therefore, this article, in its significance, attempts to look at the local heritage about the state and the knowledge that was produced in this field, searching for the problem of the missing imam, and the issues and issues that arise that need a legal answer, and the impact that the state created during its inception on the political and social transformation in an environment that was unknown. state except in the Almoravid era.

In general, the sources of this study will multiply according to the purpose and the desired goal of understanding the problem of political transformation, its nature, its relationship to the tribe, and the social interaction surrounding it in general, which imposes a renewed look at the jurisprudential and Nawazil books and the founding sources about the state at the moment of independence and its various interests.

This elitist problem appears in defining the intellectual paths in response to the crucial problems of thorny and complex issues, whether it is related to Dar al-Islam in general or the Mauritanian field. Mauritanian, and the requirements of the reality that produced the normative foundations of the new or past political discourse, although the difference is clear between the rhetorical concepts that were produced under a political movement, regime, or current, whatever it was, and the thought that in its collective formulation was based on the orientation and the authoritarian path in general, a relationship, interaction, and production of the concept and transformation Slowly reflects change and change within the framework of the political process and its harmony with societal data in general.

Keywords: Democracy, tribe, political transformation, military coups, Mauritania

مقدمة:

إن الحديث عن إشكال التحول السياسي في البلاد الموريتانية ومساراته ومراحله، يقتضي الإشارة إلى خصوصية

البلد الذي لم توجد فيه سلطة جامعة مانعة، إلا ما كان من كيا ت تنتفي في لحظتها التاريخية النشاز، لتشكل استثناء وحالة شاذة في ريخ أهل هذه البلاد، من هذا الوعي أو هذه اللحظة الفارغة تشكل الوعي السياسي فى عدم وجود حاكم متسلط يسوس أمور البلاد والعباد ي منطق شاء أو رؤية أراد، إلا ما كان من صورة وردية تركها إرث مرابطي يعد المرجعية الأخلاقية في الحكم وفى فهم مراد الرعية المثالي من الحاكم [i]. مستوحي من أثر حضرمي في الفكر والسياسة لحاجة الدولة الجديدة إلى إنشاء مرجعية تكون السند والحجة للأمير فى أفعاله وتصرفاته، أو فى التصورات التي يجب أن يكون عليها الإمام المرابطي قائدا مستقبليا مجاهدا، ولعل استدعاء نموذج من هذا الكتاب يعبر بجلاء عن المقصد المراد هنا إثباته وتشابه الأنماط الوعظية المقدمة فى إطاره لتجارب الأخرى الباحثة فى الآداب السلطانية [ii]، عندما يقول مخاطبا الأمير المرابطي: { أما بعد أطال بقاءك في عز لا يزال الولي يحمده، والعدو يحسده، وأدام ارتقاءك في مجد لا تزال الأ م تجدده والتوفيق يؤكده، وأتم نعماك في شرف لا تزال الحكمة تعضده والسياسة تعهده } [iii]، على أنه إذا ما انتهت الأسباب الوجيهة التي دعت إلى ليف الكتاب، فإنه سرعان ما تظهر النظرة الفلسفية والفكرة التي على أساس منها ألف المتن السياسي: {فإن الارتفاع إلى المعالي صعب والانحطاط عنها أسهل، ولن تنال معالي الرتب إلا لحكمة ..... فمن أحب المعالي أدركها لحكمة ومن أحب الحكمة أدركها لنظر المنتظم، ومن عني لنظر في الأمور أدركه بمساءلة العلماء، ومجالسة الحكماء وإدمان الفكرة في خلواته واستشارة ذوي الرأي من ثقاته} [iv].

هكذا كانت الصورة «المتخيلة" أو أريد لها أن تكون، رغم التنظير السياسي على المفقود والمروي في ثوابت الأمة، من مرور تقاليد سلطوية راسخة شهد القاصي والداني بنضوجها، وتداول سياقاتها في

بلدان مجاورة من ب بروز الأ التاريخي في المجتمعات العربية، بما يعطي من دلالات ذاتية أحرى إذا اختلط المفهوم بسياقات أخرى تتعلق بمعادلات المركز والأطراف، وحاجة هذه الأخيرة إلى كل ما من شأنه أن يكون دافعا في مركزيتها وأهمية مجالها في المجموع الثقافي العام.

لذلك فان هذا المقال يهتم شكالية التحول السياسي في البلاد الموريتانية، محاولا تلمسها من خلال البنى السياسية التي حكمته منذ أفول الدولة المرابطية إلى لحظة الدولة المستقلة، منبها ومستعرضا بعض الآراء الفقهية والفكرية في إيجاد أرضية للبدائل في ظل غياب الامام الجامع، الذي يخضع له الجميع نظرا للشرعية التاريخية وللأدوار التنظيمية المقام بها. مما يمكن تصوره في سؤال مركزي يتعلق بما هي البدائل السياسية التي وجدت في ظل غياب السلطان من خلال الفتاوى والنوازل هل هو تنمية للبعد القبلي أم رفضا له؟ ما هي طبيعة التحول السياسي الذي حصل لحظة الاستقلال؟ هل كان نظرا للسياقات المحلية أم كان نتيجة للظروف الدولية ما بعد الاستعمار؟ ما هي حدود التأثير القبلي في العملية السياسية إ ن نشأة الدولة الوطنية؟

وعموما فإننا سنناقش هذا الموضوع من خلال فكرة أولى تتحدث عن إشكالية السلطة وتنامى دور القبيلة، بينما الفكرة الثانية تتحدث عن سيس الدولة الوطنية وإشكالية التحول السياسي في ظل تنامى النفوذ القبلي من جهة ودور المؤسسة العسكرية في السلطة من جهة نية وخاتمة استشرافية لهذا الموضوع.

1- اشكالية السلطة بين تنامي نفوذ القبيلة وإيجاد المسوغات الشرعية:

لم تكن التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة الموريتانية حد فجائيا على مقاس الأحداث المؤثرة والصانعة للتاريخ، بقدر ما كانت نتاجا لأحوال الناس وتوجهاتهم الفكرية فى مرحلة من ريخهم، تشكل فيها الوعي القبلي السياسي على رؤية معينة ينبني عليها الصالح العام، تبعا لفقه الضرورة لأهل هذا المنكب المركزي.

لتشكل هذه الآراء وغيرها نقاشا مستفيضا من قبل العلماء والنخبة الفقهية والفكرية، إذ على أساس منها قاسوا الآراء المتعلقة حوال هذا المنكب البرزخي استنادا إلى الاستئناس لتجارب الماضوية وذكر المآثر السلطوية، وما للإمام من أدوار شرعية ومصالح مرسلة، لا يُختلف فى صيلها الداعي إليها والمبنية عليه، وإن ظلت هذه الآراء خجولة أو مسكونة بهاجس ظل يُقوم ويحدد أي محاولة من هذا القبيل [v].

إذ ظل هذا الهاجس منطلقا خصبا للآراء الفقهية، ومحاولة طرحها سواء تشكلت فى التنظير العام الواصف للحال والمعبر عنه دق الألفاظ عن الأزمات المعاشة، أو كان على مستوى التجارب الامامية التى حاولت أن تؤسس للدولة الدينية الراجعة إلى الأصول المقدسة والخالية من الشوائب والمعتقدات الأسطورية، وإن ظلت هذه التجارب محدودة فى الإطار والزمان [vi].

وانطلاقا من هذا الداعي الزاهد والرافض لكل دعوة إمامية، قد تكون محل نقاش مستفيض نظرا للترتيبات التي ستترتب عليها من خلل وضعف وفساد، فالأمر السلطاني فرض كفاية في النهاية، لذا ظلت المقاربة الفقهية حذرة ومتجاهلة لكثير من القضا التصريحية في خبر الإمام وضرورة قيامه[vii]، بمقاربة تجنب المسلمين مفاسد قد تكون أعظم، وفى هذا الإطار يتنزل قول الشيخ سيد بن الشيخ سيد المختار الكنتي "ت 1242 ه{ولم يزل الحازمون من أهل الدين والحصيات، يهربون من الولا ت والترؤس، إذ لا يركن إليها غالبا إلا شهواني أو مضيع للحزم... وكل من تعرض لولاية من السلف، فإما انتهاضا لنصح المسلمين من نفسه قامة الحق لئلا يضيع، وإما نزعة بشرية حركها سبب من الأسباب .أما على الثاني فلا يقتدي به، وأما على الأول فيقتدي به من بلغ مقلده من التمكين والقوة والنزاهة، وفي مثل زمانه الصالح الذي لم يزل فيه الدين طر والحق جليا والأعوان قائمين وأهل الباطل منهزمين، وهيهات ذلك من آخر الزمان الذي غلب فيه حب الدنيا واستولى على الناس فيه سلطان الهوى} [viii].

ولعل من أبرز من تعرض لهذا الإشكال وأثراه بحثا ونقاشا، من خلال كتا ته الفكرية والفقهية لتنظير العام المفضي إلى وصف الحال أشعار وكتا ت الشيخ المامي، الذي حاول تلمس الواقع الشنقيطي والأسباب التي حدت من أي تحرك يتجه إلى تنصيب الإمام العادل فى ثوبه الراشدي الناصع، إذ يقول:

ونحن فى بلاقع يباب نرعى مع الوحوش والضباب

وألف ثعلب يقودها أسد خير من ألف أسد إن لم تقد [ix].

لقد شعر المامي بهذا الهم السياسي، وألف فيه الكثير من المتون والتصانيف معبرا دق التعابير عن حال مجتمعه، وما عن لهم من ملمات إثر هذا الخلل الواضح والبين [x]، حيث آلت الأمور فى نظره إلى درجة من الفساد لم تعد مقبولة ولا منطقية، فإذا لم يوجد الإمام الأعظم فإنه لا يوجد شخص يرجع الأمور إلى نصابها، ولو كان ذلك بصفة قسرية غير اعتيادية، وبذا تحصل المفاسد العظيمة والمخاطر الجسيمة، إذ يقول: { أما من لا تنالهم الأحكام لبعدهم ولم يول فيهم زعيم، فإما أن يتغلب أحد فتجب طاعته، وهذا المتغلب فى غياب الإمام يقوم مقامه، وإذا لم يوجد هذا المتغلب فى غياب الإمام فإن هناك بديلا آخر هو الجماعة التي تقوم مقامه} [xi].

ويذهب الشيخ المامي أبعد من ذلك عندما يناقش مسألة الخطة والقضاء، بنفس متحسر على الواقع يتبعه أثر تحليلي للواقع المتسيب، وهي أدوار فى النهاية تتعلق بوجود الحاكم الفعلي الباسط سطوته وقوته على المجال الجغرافي برمته، بقوله: {أما خطة القضاء فبلاد خالية من حقيقتها لأن قضاتنا وإن رفعوا الخلاف شرعا فالتنفيذ معدوم ولا يتم الحكم دونه أي لا تظهر له ثمرة إلا في الغصب أن من أخذ المال بعده ممن حكم له به يكون غاصبا وقد علمتم حكم المال المغصوب، هذا إن تمكن المدعي من الدعوى والترافع وإلا ضاع الترافع كما ضاعت الأحكام الكثيرة المنوطة رض الإمام فإ لله وإ إليه راجعون } [xii].

ولعل الأفكار التي طرحها بوميه ولد ابياه فى مقاله حول إسهامات الرجل فى هذا المجال [xiii]، تبدو منطقية من أول وهلة حول مفهوم الجماعة الشرعية الذي يود أن يطرحه بديلا عن السلطان إذ يقول: {إذا لم نطلع على مواصفات هذين النوعين عنده أي المامي فإنه أخرج منها جماعة الزوا وجماعة بنى حسان.... فإن قلت جماعة بنى حسان تقوم مقام الإمام لأنها متغلبة، قلنا ذلك لو اتفقت كلمتها} [xiv].

ويذهب اليدالي أبعد من ذلك، عندما يحاول البحث عن ريخية الإمام، من خلال محاولة تقصيه للنماذج المقدمة فى محيطه ردا ونفيا لأثبات أي سلطة واقعية بقوله: {مع أن ذلك البلد لم يكن فيه سلطان ولا وال قط.... إلا أن ملوكا من السودان كانوا فى أرض بعيدة، وكانوا يخشون السبي والإغارة من تلك الملوك ويرتحلون إلى بلاد بعيدة خوفا منهم} [xv].

وفى نفس الإطار انطلق محمود ولد حيبل، في دعوته إلى نصب الإمام والتأسيس لنمط سلطوي جديد، متأثرا لتجارب أو النماذج الامامية المعاشة فى منطقته وفى الأطراف المحاذية لها [xvi]، وهنا يتنزل مؤتمر تندوجه 1856م فى نفس هذا السياق العام، إذ كان من نتائجه المباشرة والمستعجلة بعث رسالة من الشيخ سيدي إلى السلطان المغربي سيد بن عبد الرحمن من أجل طلب إعانته لسلاح دفاعا وذ عن المحيط وغيرة على الأوضاع المعاشة [xvii].

وعموما فإن هذه النصوص الفقهية تقدم نظرة شمولية عن الواقع المحلى وتداعيات غياب الامام، وهاجس ما يخلق الفراغ من مطبات ومشاكل غير مأمونة العواقب، مما يمكن إجمالا وضعه فى النقاط التالية:

- الأوصاف التي أطلق الفقهاء على المنطقة، استنادا إلى الرأي القائل بمفهوم السيبه وأهل المنكب البرزخي، مما يعطى تصورا حول واقع معين ينبئ بغياب الإمام ودوره السلطوي الشامل، عندما حاول الشيخ المامي أن يؤسس لهذا المقصد بقوله: " ونحن فى فترة من الأحكام بين العمالتين الإسماعلية والبوصيابية"[xviii].

- أما التجلي الثاني أو المقصد فيظهر جليا فى نقاش السلطة الزمنية القائمة، ومدى انسجامها ضرورة مع التصورات الموضوعة من قبل الفقهاء، حول الأصول والمواقف التقديرية منها، سواء انسجمت أم كان غير ذلك مع السلطة الزمنية القائمة بصيغة التعدد أو الاختلاف فى النماذج المقدمة، مما حاولت الحضرة الكنتية مزاولته ممثلة في شيخها الشيخ سيدى المختار الكنتي أو الدعوات الاصلاحية التي قدمها المجيدري ولد حبيب في شأن المسألة الدينية وتجديدها.

ورغم كل هذه الآراء فيما للإمام من أدوار وبحثا فى المخيلة الإسلامية فى هذا الإطار، فقد وجد القوم فى مفهوم الجماعة ملجآ آمنا وركنا يمكن الاعتماد عليه فى التأسيس لحال القوم وظرفياتهم.

لذلك فإنه إثر هذا الواقع المتميز بميزات فارغة جعلته استثناء كما أشر فى بداية هذا المقال، لم يكن بد من وضع طرائق أخر أو بدائل من أجل انسيابية أحوال الناس وأنماط عيشهم، ولعل المبدأ الشرعي ينطلق من فكرة مرنة وفقها تفهم الآراء التي كتبت عن الموضوع، ونظرت له من خلال الرجوع إلى كتاب الدرر النثير وآراء صاحبه، إذ يقول فى ب الغصب {أن جماعة العدول تنوب فى البلاد السائبة عن السلطان، وحيث يتعذر الانتهاء إلى السلطان تقوم مقامه فى كل حكم حتى فى الحدود والقصاص} [xix].

وبنفس المنطلق سيوظف نص الطرطوشي كثيرا فى العلاقة المحكومة بجدلية الفوضى في ظل غياب السلطة من جهة و إشكالية الإمام بغض النظر عن طبيعته أو استبداده أو تفرده لحكم من جهة نية، حيث يقول: {ومثال السلطان القاهر لرعيته ورعية بلا سلطان، مثال بيت فيه سراج منير وحوله قيام من الناس يعالجون صنائعهم، فبينما هم كذلك إذ طفئ السراج فقبضوا أيديهم في الوقت وتعطل جميع ما كانوا فيه... فدبت العقرب من مكمنها وفسقت الفأرة من جحرها وخرجت الحية من معدنها، وجاء اللص بحيلته وهاج البرغوث من حقارته فتعطلت المنافع واستطالت فيهم المضار... كذلك السلطان إذا كان قاهرا لرعيته كانت المنفعة به عامة وكانت الدماء في أُهُبِها محقونة والحُرُمُ في خدورهن مَصونة، والأسواق عامرة والأموال محروسة والحيوان الفاضل ظاهرا } [xx].

من هذا الداعي طفق فقهاء القرن الثالث عشر يستأنسون وينطلقون من هذه الفكرة فى فهم الواقع الشنقيطيـ قبل نشوء الدولقـ والعمل على وضع قواعد سياسية واجتماعية تحفظ للقبيلة عصبتها وألفتها وبقائها خلوا من الغر ء وحفظ الأنفس والأموال، إذ يذهب الشيخ سيد فى هذا المجال إلى القول { ن من فرق بين قبيلة وقطع نظامها، فقد برئ من ذمة ولو رضى أهل الحل والعقد بذلك، لأنهم رضوا بما لا يجوز} [xxi].

لقد كانت الاشكالات فى أصلها تتحدث عن كيفية القضاء على هذه الظاهرة واستئصالها من خلال مجموعة من المفاهيم، لعلها تتضح أكثر فى الرسالة التي وجهها الشيخ سيدي إلى محمود بن حيبل عندما هم قامة الحدود وتغيير المنكرات {من لم تكن له شوكة ظاهرة وقوة قاهرة وأراد تغيير المنكر لسلاح فقد تعرض لما لا يطيق وأهلك نفسه، وكان ز دة فى الفساد} [xxii].

ولعل المعطي هنا يتعلق لدور الوظائفي المقام به من طرف القبيلة والمتمثل فى القضا التالية إجمالا:

- إرث من لا وارث له؛
- القيام على الإصلاح والوساطة بين المتخالفين داخل وخارج القبيلة؛
- القبض على يد المفلس والغارم؛
- خطة الحسبة؛
- التزكية والجرح؛
- تدريس الناشئة؛
- حفر الآ ر وإعمار الأرض؛
- القيام في مصالح اليتامى والأرامل؛
- تسيير المال المتعلق لأحباس والزكوات؛
- تحمل ما عجز عنه أهله من دين وتبعات [xxiii].

ليتم تكريس الفقهاء لهذا المذهب والتأسى به، ووضع الأسس الكفيلة لاستمرارية هذا النوع من الانسجام الاجتماعي، تم وضع آراء وأحكام تؤيد وتؤكد الزامية البقاء فى هذا الفضاء من خلال الزواج والأعطيات والصدقات والمداراة وغيرها من القضا المستحدثة والطارئة.

2-نشأة الدولة الموريتانية وإشكالية التحول السياسي:

لا تختلف موريتانيا عن غيرها من الكيا ت الإفريقية التي كانت تحت وطأة الاستعمار الفرنسي في مطالبها المتجددة لاستقلال والنزوع نحوه، ولم تكن لترضي لبقاء تحت ظل الجماعة الفرنسية مما سبب شروخا وعاها السياسيون الفرنسيون لتقلب أحوالهم السياسية مما جعلهم يفكرون أكثر من مرة في الرحيل عن هذه البلاد [xxiv]، لذلك كانت الوضعية الدولية محددة بشكل أساسي لنشأة التعددية السياسية وليست نتيجة لتحول البيئات المحلية من خلال نشأة الأحزاب في بيئة تحصل الانتخا ت فيها قبل تشكل الظاهرة السياسية ذاتها من خلال ما حدث سنة 1946م كأول انتخا ت محلية بين مرشح فرنسي وآخر موريتاني، لتظهر الأحزاب بعد ذلك كردة فعل حول هذه الخيارات، وهو ما حدى ن المطالب الاستقلالية لن تظهر إلا مع الحركات الشبابية سنة 1956م. [xxv]

وهو أمر وعاه القادة الأفارقة بل تحولت المطالب الإقليمية إلى الد ر الفرنسية، متمثلة في اقتناص الفرص التي تظهر من حين إلي آخر، ومحاولة إظهار نوازع الاستقلال مدعومة لإطار الشعبوي الجماهيري بصورة عامة الداعم لهذه التوجهات، ولا تشذ الحالة الموريتانية عن هذه القاعدة إذ شكلت ز رة الجنرال ديجول إلي الأراضي السينغالية في 10 دجمبر 1959 لترأس الاجتماع السادس للمجلس التنفيذي للجماعة الفرنسية مناسبة لتأكيد هذه الرغبة وميلا إلي هذا الميول الاستقلالي [xxvi].

والذي لا مراء فيه أن المؤسسة الر سية الفرنسية ممثلة في الرئيس ديجول أصبحت تعي جيدا أن مصالحها المركزية والقومية تقتضي النظر إلي مسايرة التحولات التي يشهدها العالم مما يقتضي من مرونة في الطرح وإعادة ترتيب الأولو ت إلي السياسية الفرنسية داخليا وخارجيا، وهو أمر ستكون له جوانبه

الهامة في تحديد مسارات هذه الدول الجديدة؛ إذ أصبحت الإدارة السياسية ترى أنه لم يعد ثمة داع كبير لتحمل المسؤولية الإدارية لمستعمراتها بل ينبغي ربطها بمؤسسات للتعاون الاقتصادي والعسكري علي نحو ما هو موجود في الكومنولث البريطاني. وهو أمر سيوفر لفرنسا تبعية هذه الدول المستعمرة سابقا ومن جهة أخري المحافظة على هيبتها كي لا تسقط في أتون التحولات والمتغيرات الدولية.

ورغم أن هذه السياسية طبقت سريعا في الكيا ت الإفريقية الوليدة ومنح إتحاد مالي استقلاله التام في منتصف عام 1960م، إلا أن فرنسا ظلت تماطل بشكل كبير في إعطاء الاستقلال للبلاد الموريتانية، مما وضع الكثير من التكهنات حول الأسباب الوجيهة التي جعلت فرنسا تستعيض عن هذا الاستقلال أو تتلكأ فيه، فهل الأمر يتعلق لأهمية الاقتصادية للبلد وما يتوفر عليه من موارد أولية، أم أن الأمر له علاقة لثورة الجزائرية وما سنت من نضالات بدأت فرنسا تحس بخطرها وامتدادها إلي الجوار الإفريقي، أم أن السياسية الفرنسية كانت على قناعة مة بعدم جدوائية إعطاء الاستقلال لبلد لا يتوفر على المقومات المادية والبشرية لقيام الدولة، كما أن البعد المغربي متمثلا في عدم إ رة غضب الملك المغربي الخامس الذي يعتبر موريتانيا جزء لا يتجزأ من أراضيه قد لا يكون بعيدا عن مختلف هذه الأسباب [xxvii].

وعلي تعدد وكثرة هذه الأسباب الوجيهة في أحايين كثيرة تبدو القوي المحلية والسياسية المختلفة متفقة أكثر من أي وقت مضي في تحقيق المطالب الاستقلالية، بغض النظر عن الأحوال والظروف المنطقية لانتزاع هذا الاستقلال أو أخذه غلبة من الإدارة الفرنسية، وإنما بهذا التوجه التأمت الجمعية الوطنية في دورة غير عادية في مارس 1960 م، وصوتت لإجماع على هذا الطلب المتمثل لمناداة لاستقلال والعمل على أخذه من الإدارة الفرنسية بمختلف الوسائل وأنسبها [xxviii].

ولا تظهر هذه المطالب منطقية إلا بتعديل أحكام الباب الثاني عشر من دستور الجماعة الفرنسية والمتعلق لخروج عن هذا النسق وهو ما تحقق لفعل في يونيو 1960م[xxix] ركا المجال للدول المنضوية تحت لوائه بحرية الاختيار والتمتع لسيادة الداخلية والخارجية، مشفوعا بعقد معاهدات

ثنائية تملي التنسيق في المجالات المختلفة في العلاقات السياسية و الاقتصادية والمالية و النظر بصيغة الجمع لمختلف التطورات التي تحم موقفا جامعا من قبل الدول الحديثة العهد لاستقلال ومستعمريها في السابق، وهو أمر لا شك انعكس ضرورة علي مبدأ التكافؤ ونوعية الاستقلال الممنوح لهذه الدول من قبل فرنسا[xxx].

ومهما يكن من أمر فقد بدأت فرنسا فعليا في الرابع عشر من أكتوبر 1960م سلسلة مفاوضات أختمت يوم التاسع عشر منه بخروج موريتانيا من الجماعة الفرنسية، وحصلت على استقلالها التام، موقعة عن الجانب الموريتاني من طرف رئيس الحكومة المختار ولد داداه، بينما مثل الإدارة الفرنسية رئيس الحكومة ميشل دبري، وإثر ذلك التأمت الجمعية الوطنية مرة أخرى في دورة عادية وصادقت على تلك المعاهدة في 28 نوفمبر 1960م.

وعلى الرغم من الظروف العصيبة والبدوية المتسمة لتنقل والترحال، فقد اعتبر الأمر بمثابة تحقيق نصر دبلوماسي و ريخي للنخبة السياسية الحاكمة في البلد، إذ أمام حشد من المواطنين وحضور بعض الهيئات الدبلوماسية، ألقي المختار ولد داداه بوصفه رئيسا للدولة خطا عاما بموجبه شكر الحضور وهنئ الشعب الموريتاني في عمومه بكلمات موحية أظهرت قدرا من الشخصية الوطنية وأهمية المكتسبات المحققة [xxxi].

وبناء على ما سبق يمكن رصد مجموعة من التوجهات السياسية المتعددة التي ظهرت في خطاب رئيس الجمهورية، رسما للخارطة السياسية لدولة الوليدة على المستوى الداخلي والخارجي، إضافة إلى موقفها من التعددية الاثنية والجوار العربي والافريقي، مما يمكن رصده في النقاط التالية:

ـــ اتجاه إفريقي يتمثل في أن موريتانيا مصممة على ربط أواصر علاقاتها مع الدول الإفريقية والتعاون معها، وأنها ستبقي همزة وصل بين بعديها الإفريقي والعربي نظرا للبعد الجغرافي وللنحل الاجتماعية الموجودة على أديمها.

أما الاتجاه الآخر فقد برز في ييد وجاهة المطالب الجزائرية ودعمها في حق تقرير مصيرها، كما أظهر قدرا كبيرا من الاهتمام لقضا العربية وأحقيتها في وجاهة مطالبها [xxxii]. إضافة إلى البعد الإسلامي المتأصل في المجال الموريتاني نظرا للأدوار الكبيرة التي قام بها أهلها في نشر الإسلام والثقافة العربية في مناطق إفريقيا برمتها وهو ما أكسبها شهرة من الضروري المحافظة عليها وتثمينها [xxxiii].

ومنذ تلك اللحظة بدأ رئيس الحكومة الموريتانية المختار ولد داداه محاولة الانضمام إلي المنظمات الدولية والهيئات التي علي شاكلتها، وعندما انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشر في دجمبر 1960 ظهر واضحا أن الاعتراف بها أصبح موضوع مساومة دولية من قبل الاتحاد السوفياتي، ذلك أن السوفيت قد رشحوا جمهورية منغوليا فرفضتها الدول الغربية، وجاءت موريتانيا في نفس الدورة لتصطدم لفيتو السوفيتي، وإذا كان المغرب قد عدّ الأمر نصراً لدبلوماسيته في المحفل الدولي، حيث كان يعمل جاهداً على عرقلة الاعتراف بموريتانيا، إلا أن الأمر لم يكن في حقيقته إلا مظهراً من مظاهر الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي الرأسمالي، والشرقي الاشتراكي ولهذا كان قبول موريتانيا في الأمم المتحدة مرهو ً بقبول جمهورية منغوليا وهذا ما تم لفعل على شكل مقايضة سياسية، في الدورة السادسة عشرة المنعقدة سنة1961. [xxxiv]

وتوالى الاعتراف الدولي تباعا بها حيث كانت لها علاقات دبلوماسية مع معظم الأقطار الإفريقية، ومع أور الغربية والولا ت المتحدة الأمريكية، كما أصبحت عضواً كامل العضوية في منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، كما أنها عضو مؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية [xxxv].

وغير بعيد من ذلك سارعت الدولة الوليدة علي المستوى الداخلي إلي رسم سياسيات تحيل إلي الاستقلال في القرار والأخذ بزمام الأمور في مسار استكمال بناء الدولة الناشئة، وهو ما تحقق لفعل سنة 1961م[xxxvi]عندما أقرت الجمعية الوطنية دستورا جديدا ذي طبيعة ر سية أنتج انتخا ت توج بها بموجبها الرئيس المؤقت رئيسا فعليا للبلاد الموريتانية، على أنه سرعان ما توالت الأحداث ليتوج الأمر بعقد مؤتمر وطني[xxxvii]تنصهر فيه كل الأحزاب السياسية المشاركة في العملية

دعما للتوجهات التنموية الحداثية للبلد وهي فكرة راودت الكثير من القيادات الإفريقية حينها. حجتها في ذلك انعدام بلدانها لأبسط المقومات المادية لإقامة الدولة المستقلة[xxxviii] وهو أمر عدد العوائق الموضوعية لإقامة هذه الدول مع النظر إلي اختلاف كل حيز جغرافي عن الآخر.

غير أن هذا الاستقلال سترافقه إشكاليات عميقة في كيفية التحول من المجتمع القبلي إلى الدولة المعاصرة بقوانينها ومؤسساتها التنظيمية ورفضها للمعطى القبلي وأدواره التضامنية، وقد سعت الدولة في هذا الإطار إلى تشريع مجموعة من القوانين الناظمة والرادعة لكل محاولة لإ رة النعرات القبلية والاعتماد عليها من قبل القيادات السياسية، وقد كان لظهور الحركات السياسية دور كبير في التقليل من هذا التوجه القبلي من خلال حركة اليسار وظهور بدائل جديدة في التنظيم والممارسة السياسية [xxxix]. غير أن تجذر المعطى القبلي ظل متكيفا مع الواقع الجديد في تمثلاته المختلفة مما جعل السلط السياسية تعي جيدا خطورة محاربته ظاهر على الأقل نظرا لعامل حداثة التجربة من جهة ولقلة الموارد من جهة أخرى، وهو أمر سيلقى بظلاله على هذا التحول من خلال تكيف البيئات الناظمة للمشهد مع الواقع الجديد دون التخلي عن أطرها التقليدية القبلية مما يجعل المحاصصة واقتسام المغانم والمنافع أمرا لا غنى عنه من أجل إيجاد الشرعية وخلق روح جماعية تراعى السياق المحلي وتعقيداته المختلفة [xl]

لذلك فانه من الضروري جدا ونحن نتحدث عن المسار السياسي للدولة الموريتانية، المتسم بميزات تجعله مختلفا عن غيره من تجارب الدول والمسارات التي انتجت نظام الحكم فيها، حيث أن ظاهرة انعدام الاستقرار شكلت طابعا لهذا المشهد السياسي وظل التناوب السلمي على السلطة يطرح أكثر من اشكال فى ظل الدولة الوليدة خصوصا بعد انقلاب 1978م على الرئيس المختار ولد داداه [xli].

وعموما فان المؤسسة العسكرية ابتداء من هذا التاريخ ستهيمن على الحكم بمنطلقاتها والنظر إلى الشرعية الدستورية وفق قوالب معينة، تنمى الابعاد القبلية وتضع الدستور فى الجانب غير المبوب عليه

فى نظام الجمهورية الوليدة [xlii]. مدفوعة بعوامل داخلية وخارجية لعل اولهما الوضع الداخلي الهش فى ممارسة الفعل الديمقراطي وتطور الذهنية المجتمعية حول الآليات الدستورية ونظام الحكم اما الثاني فيتعلق لدعم الخارجي سواء كان ماد أو دبلوماسيا مما حرك الجيش أكثر من مرة للإطاحة بنظام الحكم الموجود وتغييره بقوة السلاح لا بصناديق الاقتراع.

حيث إنه من سنة 1978-1991 م تميز نظام الحكم بتقلبات عسكرية لا علاقة لها لديمقراطية من خلال كثرة الانقلا ت وتعددها فى نظام حكم غير مستقر وتم الاستناد فيها لأساس الى المواثيق العسكرية المؤسسة لذلك. [xliii]

ورغم هذه المحطات المتسمة بعدم الاستقرار السياسي، فقد شكل دستور 1991م تطورا ملحوظا على المستوى الدستوري وممارسة العملية السياسية من خلال اللجوء إلى خيار الانتخا ت والعودة إلى الشعب بوصفه مصدرا للسلطات، وإليه يرجع الحق في تقرير المصائر والشكل السياسي المراد تطبيقه ومزاولته في شكل النظام وقواعد اللعبة السياسية، لذا فان هذا التحول السياسي العميق ظل شكليا ودون المأمول، بل إنه كان يفتقد إلى العناصر الموضوعية لممارسة فعل سياسي ضج يتجه إلى البعد الديمقراطي، دونما تدخل ولا ضغط من الفاعلين سواء من المؤسسة العسكرية أو النظام القبلي، وما شكل من قوة صلبة كثيرا ما تحدد شكل النظام السياسي، لتدخل البلاد مسارا سياسيا جديدا نقلاب سنة 2005م و ما تبعه من فترة انتقالية أفرزت رئيسا منتخبا سنة 2007م إلا أن هذه التجربة رغم أهميتها التاريخية لم يكتب لها النجاح، إذ سرعان ما حدث انقلاب سنة 2008م على الرئيس المنتخب سيدى ولد الشيخ عبد ، لتدخل البلاد مسارا جديدا من الشد والجذب على تعدد الفاعلين السياسيين واختلاف التوجهات فيما بينهم تقديرا للحظة، وما تخلق من اشكاليات تم رأبها تفاقية داكار ، لتدخل البلاد مرحلة جديدة أخرى مما نتج عنه انتخاب رئيس جديد بعد القيام نتخا ت في هذا الصدد. [xliv]

خاتمة : من خلال ما سبق يمكن القول دون كبير عناء أن التفاعلات المحلية هي التي أنتجت هذا الواقع السياسي سواء تعلق الأمر لوحدة الشاملة لفضاء اشتمل على خصائص عامة موحدة استثمرت في الوقائع والمحطات البارزة من ريخه خصوصا في أ م المحن والقلاقل، أو ما ترك من ردات فعل غير محسوبة العواقب ولا مأمونة الجوانب لمستغليها، وما عكست من تجاذ ت بين الأطراف ومختلف الفاعلين في المشهد السياسي، ينضاف إلى ذلك ما يطرح من إشكاليات تتعلق لأقليات وحقوقها ومشاركتها في العملية السياسية .بما يكفل الخصوصية والفاعلية المجتمعية في آن.

وإن كان هذا الصراع ظل نخبو في تعاطيه نحو المسارات والاتجاهات المحكوم بها في خصوصية موقعه، وما يتيح من تعددية استغلت على مستو ت عدة في إطار المجتمع الفرد والا الغالب المسيطر على كل الأشياء بفضل المعطي الاجتماعي الذي يرزح تحته الجميع إرجاعا لسنة القبيلة والتكتلات المفضية إلى نوع من الممارسة الاستغلالية للفرد ونفوذه في المجتمع الصحراوي .بمفهومه الواسع.

إذ ظلت الإجابة على المستحد ت التي طرأت خصوصا مع تشكل الدولة المعاصرة، وما طرحت من إشكالات عميقة سواء تعلق الأمر لمفهوم وإخضاعه للمحلية و التبيئة .بما يتناسب وخصوصيات المجتمع، أو كان على مستوى التفاعل مع الوليد الجديد بخلق أنساق مرجعية تكون أساسا للمواطنة والانسجام المجتمعي ونزع مصادر القلق المجتمعي الدائم المثار من حين إلى آخر.

وإن كان هذا المجال من الإشكاليات غير المحسومة ولا المتفق عليه بين جمهور النخبة أحرى في عمومه، وهو ما خلق أثرا عميقا في الفهم والحدود والواجب اتجاه الرعية أو في قواعد العملية المدار بها العمل السياسي حينها، وهنا نقصد الشرعية المجتمعية للحكام والاتفاق ضمنيا على حدود التداول .بمعناه الوظيفي. وهو ما أظهر حسب نظر خللا بنيو في سيس دولة معاصرة تبني على معادلة الحق والواجب والعدل والإنصاف وحسم المقتضيات الواقعية للأسئلة التي تتطلب إجا ت.

لذا فإن المشروع النخبوي في سيس الدولة ظل غائبا في خطوطه العريضة وإن كان إعطاء الحكم أو الرأي في المستجدات بمعناها النوازلي ظل متابعا للمشهد فاعلا في إنتاجية الأحكام والمواقف مما طرأ من الأمور في المأكل أو المشرب أو اقتسام المنافع مما تتعلق للملكيات العامة أو المثير للدهشة كركوب السيارات أو الطائرة أو حقن الدماء وهي حركية إنتاجية غابت عن المشروع لحظة سيسه في التفاعل معه واغتنام الفرص المتاحة كما لا حظنا.

ولعل البعد القبلي كان له الدور الكبير في عدم خلق انسجام اجتماعي، قد لا يكون بمنأى عن بعثها كهيئة لها القدرة على اتخاذ القرار في المصائر وكبر ت الأحداث، وهو ما شكل ردة فعل ارتدادية في صراع القوي ومركزيتها.

وعموما فان هذا المعطي شكل قوة ضخمة يمكن الاتكاء عليها حين المواسم كعنصر فاعل ومؤثر، وهو ما خلق حسب نظر نشازا بين التصورات الوضعية للمشروع الوليد وطموحات تتكيف مع الواقع وتعاد صياغتها على أساس الظرفية المعاشة، إضافة إلى الأدوار التي تلعبها كرقيب اجتماعي يعطي ويمنع ويهب وله السلطة التقديرية. لذا فإن هذا التحول السياسي ظل مرتبطا بعناصر موضوعية بنيوية تتمثل في النقاط التالية:

النتائج: من خلال هذا المقال يمكن الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات يمكن حصرها في الآتي:

- أن العملية الانتخابية سابقة على نشأة الأحزاب السياسية سنة 1946م، إذ سترتبط نشأتها بردات الفعل وليست نتيجة فعل مؤسس على برامج وخطط استراتيجية حول تطوير البنيات السياسية، وهو أمر ستظهر تجلياته واضحة المعالم في المسألة السياسية ما بعد نشأة الدولة الوطنية.
- أن القبيلة شكلت وعاء نخبو حاضنا لكل الممارسات السياسية في البلاد، وأن النخبة ظلت أسيرة لهذا التوجه كفاعل فيه، بل إنه ظل راسما ومؤثرا في كل الخطط المنفذة في هذا المجال.

- أن استثمار التفاعلات المحلية من نسيج اجتماعي، ظل منزعا إليه يركن فى المطبات والنوازل التي تحدث فى المجال الموريتاني، ولا غرابة أن يشكل عاملا أساسيا وبنيو فى مسار الدولة وتلبيتها للحاجات والمتطلبات وفق هذه الأنماط والمسلكيات.

فاعلية المؤسسة العسكرية من خلال كثرة الانقلا ت طيلة حقب ريخ الدولة المعاصرة، إذ أنها أطرت المسار الديمقراطي والتنموي مما حد بشكل كبير من تفاعل وانسيابية نظام الحكم. وإن ظلت

- ثمة لحظات فارغة تشكل فيها الوعي المدني بممارسة العملية السياسية وفق القواعد والآليات التشاركية من خلال مفهوم الاجماع الوطني وممارسة الانتخا ت.

التوصيات:

- العمل على تجاوز القبلية كمعطى سياسي في ظل تنامى الدولة الحديثة بمؤسساتها وقوانينها بما تفرض من اتجاهات معاكسة للمفهوم القبلي المتجذر في السياق الموريتاني.
- دراسة البنى القبيلة بمنطق الظاهرة التاريخية التى تحتاج تخصصات متعددة في فهمها كسياق اجتماعي متأصل في الموروث المحلي.
- إيجاد دراسات منوغرافية حول العلاقات القرابية ومدى ارتباطها لحاضنة الاجتماعية كمعطى لم يتغير رغم الظروف والأحوال التى مرت بها المنطقة.
- تنمية الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وفق أنماط جديدة تراعي التشاركية والفاعلية المؤسساتية والتجديد المطلوب فى ممارسة الفعل الديمقراطي.

والحق أن هذا العوارض التي تظهر مقلقة في محيط عالمي متقلب ومتغير تعكس لا محالة ضرورة إيجاد مشروع مجتمعي تصنعه النخبة بمفهومها الواسع، من أجل تلافي أي رؤية، قد لا تكون منسجمة مع الواقع متبنية للخطا ت التنويرية وواضعة الأصبع على الأسئلة المركزية التي تحتاج إلى إجا ت بعيدة النظر والأفق، مما يجعل ضرورة مناقشتها والنظر إليها من الأمور الحتمية، إذا ما روعيت واستغلت اللحظات التكاتفية، التي تظهر من حين لآخر عندما تكون الحاجة ماسة لذلك الغرض.

هوامش الدراسة :

[i] – إذا ما حاولنا تفكيك البنية المعرفية الشنقيطية في أصولها المتخيلة على الأقل من قبل النخبة العارفة والمالكة للسلطة التقديريةـ أي العلماء والفقهاءـ لوجد استعادة النموذج المرابطي على أساس أنه الأفضل والمثالي مما أدي إلى تعالق كبير بينه وبين مسار البحث عن الأصول التاريخية لكثير من الاشكاليات المجتمعية، المختار بن حامدن، **حياة موريتانيا**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص. ص 50-51.

[ii] – إسماعيل ولد شعيب، **الخطاب السياسي لدي الحضرمي الأزوكي دراسة تحليلية نقدية مقارنة فى فكر أبي بكر مُحَمَّد بن الحسن المرادي الحضرمي**، ط 1، المطبعة الوطنية، موريتانيا، 1997، ص 5.

[iii] – الحضرمي المرادي، الإشارة **إلى أدب الإمارة**، تحقيق رضوان السيد، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 53.

[iv] – نفس المصدر، ص 54.

[v] – للمزيد حول التصورات السياسية ينظر:

يحي ولد ه، **الفكر السياسي فى موريتانيا قبل تسعمائة سنة: قراءة فى كتاب الإشارة في تدبير الإمارة لأبي بكر مُحَمَّد بن الحسن المرادي الحضرمي**، ط 1، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، موريتانيا، 2003، ص 45 وما بعدها.

[vi] – للاستزادة يمكن الاطلاع على المراجع التالية:

– جمال ولد الحسن، "حركة الإمام صر الدين ومنزلتها في ريخ الإسلام في غرب إفريقيا"، **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة نواكشوط، نواكشوط، ع: 1، 1989، ص. ص 12-15.

– عبد الودود ولد عبد ، "دور الشناقطة في نشر الثقافة العربية الإسلامية بغرب إفريقيا حتى نهاية القرن 18م"، **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة نواكشوط، ع: 1، 1989، ص 26 وما بعدها.

– أحمد الشكري، "جهاد الحاج عمر في أعالي السنغال" ندوة دولية بعنوان: «**ذكرى مرور مائتي عام على ميلاد الشيخ الحاج عمر الفوتي**"، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، المغرب، 1997، ص 50 وما بعدها.

[vii] – نقصد هنا الأحاديث التى وظفت فى المجال الفقهي الشنقيطي والتي انبنت عليها كثير من الأحكام في هذا المجال.

[viii] – الشيخ سيد ولد الشيخ سيد المختار الكنتي، **فتاوى**، مخطوط لمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، موريتانيا، ص 52 وما بعدها.

[ix] – المامي، **مجموع مؤلفات، رد الضوال والهمل إلى الكروع في حياض العمل؛ كتاب البادية؛ الجمان الرسائل؛ الدلفين وشرحها؛ الميزابية في مصاب ظواهر الظنون الميزابية**، تصحيح به بن محمادي، ط1، ليف زاوية الشيخ المامي، موريتانيا، 2007، ص 201.

[x] – الخليل النحوي، بلاد **شنقيط المنارة والرباط عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة المحاظر**، ط1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1987 ص.ص 311 وما بعدها.

[xi] – المامي، مجموع مؤلفات، رد الضوال والهمل إلى الكروع في حياض العمل؛ كتاب البادية؛ الجمان الرسائل؛ الدلفين وشرحها؛ الميزابية في مصاب ظواهر الظنون الميزابية، مصدر سابق، ص 203.

[xii] – نفس المصدر، ص 345.

[xiii] – بومية ولد أبياه، "مفهوم الدولة عند الشيخ المامي"، **مجلة الشعاع**، المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، موريتانيا، ع: 4، 1985، ص 43.

[xiv] – المامي، مصدر سابق، ص 347.

[xv] – يحي ولد البراء، **المجموعة الكبرى الشاملة لفتاوي ونوازل وأحكام أهل غرب وجنوب غرب الصحراء**، ط1، ج1، الناشر الشريف ملاي الحسن بن المختار بن الحسن، موريتانيا، 2009، ص 120.

[xvi] – لدينا نسخة من الرسالة التي أرسلها الشيخ سيد إلى هذا الأخير عندما حاول تطبيق الحدود في مجاله الجغرافي، وهي لغرض توضيحي الهدف منه القول بتعطيل الحدود نظرا للآ ر المترتبة على ذلك، الشيخ سيد بن المختار بن الهيبه، **رسالة بشأن تطبيق الحدود**، مخطوط بمكتبة أهل الشيخ سيد ، ابي تلميت، موريتانيا، ص. ص 1 وما بعدها.

[xvii] – رسالة موجودة في مكتبة أهل الشيخ سيد بي تلميت يبين فيها الواقع المحلي وتداعياته ينظر للاستزادة: الشيخ سيد بن المختار بن الهيبه، **رسالة إلى ملك المغرب**، مخطوط بمكتبة أهل الشيخ سيد ، أبي تلميت، موريتانيا، ص 1.

[xviii] – المامي بن البخاري، مصدر سابق، ص 247 وفي نفس الإطار يعبر عن السطلة القائمة والأحوال السياسية شعرا بقوله:

من لقطر به الأحكام ضائعة يكش في كل ظل منه تنين، نفس المصدر، ص 202.

[xix] – يحي بن البراء، **الفقه والسلطة والمجتمع**، ط 1، منشورات المعهد الموريتاني للبحث العلمي، موريتانيا، 1993، ص 68.

[xx] – أبو بكر الطرطوشي، **سراج الملوك**، ط 1، دار صادر، لبنان، 1995ص. ص 109، 110.

[xxi] – الشيخ سيدي بن المختار بن الهيبه، **فتاوي**، مخطوط بمكتبة أهل الشيخ سيد بي تلميت، موريتانيا، ص 5.

[xxii] – الشيخ سيد ، رسالة بشأن تطبيق الحدود، مصدر سابق، ص 3.

[xxiii] – يحي بن البراء، الفقه والسلطة والمجتمع، مرجع سابق، ص 69 وما بعدها.

[xxiv]- المختار، ولد سيد ، **المجتمع والسلطة في موريتانيا (1961-1978) "الرحيل إلى الدولة**، ط1، المطبعة الوطنية، موريتانيا، 2009م، ص 62 وما بعدها.

[xxv]- المختار ولد السعد و عبد الحي، **تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا**، ط2، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، 2014، ص. 14

[xxvi]- المختار ولد سيد ، المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص. 65.

[xxvii] - Oved GEORGES, **La Gauche Française**, **et le nationalisme** Marocaine, 1905-1955, L'Harmattan Paris, 1960, PP 205-240.

[xxviii] - إسلم الهادي، **موريتانيا عبر العصور**، ط1، مطبعة أطلس، موريتانيا، 1994، ص193.

[xxix] - حسنين، **الاستعمار الفرنسي من القرن السادس عشر إلى عهد ديغول والجمهورية الخامسة**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، القاهرة، 1961، ص. ص 450 -451.

[xxx] - المختار ولد سيد ، المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص 132.

[xxxi] - المختار ولد داداه، **موريتانيا على درب التحديات**، ط1، مطبعة كارتلان، ريس، 2006، ص64.

[xxxii] - Archives nationales, **Discoure Du Président Moctar Ould Dadah** Série Présidence, Dossier No. 120, le 28 / 11 / 1960, P. 1

[xxxiii] - Ibid., P. 3.

[xxxiv] - للاطلاع على تفاصيل المحاد ت ومواقف الدول من انضمام موريتانيا إلى الأمم المتحدة ينظر المختار ولد سيد ، المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص 123.

[xxxv]- المختار سيد ، مرجع سابق، ص72.

[xxxvi] - إدارة الصحافة والنشر، **وثائق حزب الشعب الموريتاني**، ط1، المجلد الأول، المطبعة الوطنية، نواكشوط، 1973، ص 16.

[xxxvii]- يونس بحري، **هذه جمهورية موريتانيا الإسلامية**، ط1، دار الحياة، بيروت، 1961 ص251.

[xxxviii] - سعيد، ولد أحمدو، **موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003، ص 72 وما بعدها.

[xxxix] – فيليب مارشزين، القبائل، **الإثنيات والسلطة في موريتانيا**، ترجمة ولد بوعلية، ط1، دار جسور للنشر، نواكشوط، 2014، ص272.

[xl] – فرانسيس دي شاسي، **موريتانيا من سنة 1900 إلى سنة 1975**، ترجمة ولد بوعليبه، ط1، دار جسور للنشر، نواكشوط، 2014، ص287.

[xli] – المتار ولد سيد ، مرجع سابق، ص 53.

[xlii] – محمود صالح الكروي، "ذاكرة الانقلا ت العسكرية في موريتانيا: الصراع على السلطة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ع: 31، 2011، ص118.

[xliii] – الأمين ولد سيدى ب وآخرون، "الإصلاحات السيلسية والدستورية في موريتلنيا: الواقع والتحد ت"، **المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة أحمد دراية، ع:2، ديسمبر 2019،ص 16 وما بعدها.

[xliv] – محمود صالح الكروي، ذاكرة الانقلا ت العسكرية في موريتانيا: الصراع على السلطة، مرجع سابق، ص 120.

قائمة المصادر والمراجع:

بالعربية:

المخطوطات:

- الشيخ سيد بن المختار بن الهيبه، **رسالة بشأن تطبيق الحدود**، مخطوط بمكتبة أهل الشيخ سيد ، ابي تلميت، موريتانيا.
- الشيخ سيد بن المختار بن الهيبه، **رسالة إلى ملك المغرب**، مخطوط بمكتبة أهل الشيخ سيد ، أبي تلميت، موريتانيا.
- الشيخ سيدي بن المختار بن الهيبه، **فتاوي**، مخطوط بمكتبة أهل الشيخ سيد بي تلميت، موريتانيا.
- الشيخ سيد ولد الشيخ سيد المختار الكنتي، **فتاوى**، مخطوط لمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، موريتانيا.

الكتب المنشورة:

- المختار بن حامدن، **حياة موريتانيا**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م.
- إسماعيل ولد شعيب، **الخطاب السياسي لدي الحضرمي الأزوكي دراسة تحليلية نقدية مقارنة فى فكر أبي بكر مُحَّد بن الحسن المرادي الحضرمي**، ط 1، المطبعة الوطنية، موريتانيا، 1997.
- الحضرمي المرادي، الإشارة **إلى أدب الإمارة**، تحقيق رضوان السيد، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
- يحي ولد ه، **الفكر السياسي فى موريتانيا قبل تسعمائة سنة: قراءة فى كتاب الإشارة في تدبير الإمارة لأبي بكر مُحَّد بن الحسن المرادي الحضرمي**، ط 1، المعهد الموريتاني للبحث العلمي، موريتانيا، 2003.

- إسلم الهادي، **موريتانيا عبر العصور**، ط1، مطبعة أطلس، موريتانيا، 1994.
- حسنين، **الاستعمار الفرنسي من القرن السادس عشر إلى عهد ديغول والجمهورية الخامسة**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، القاهرة، 1961.
- المختار ولد داداه، **موريتانيا على درب التحديات**، ط1، مطبعة كارتلان، ريس، 2006.
- إدارة الصحافة والنشر، **وثائق حزب الشعب الموريتاني**، ط1، المجلد الأول، المطبعة الوطنية، نواكشوط، 1973.
- المامي، **مجموع مؤلفات، رد الضوال والهمل إلى الكروع في حياض العمل؛ كتاب البادية؛ الجمان الرسائل؛ الدلفين وشرحها؛ الميزابية في مصاب ظواهر الظنون الميزابية**، تصحيح به بن محمادي، ط1، ليف زاوية الشيخ المامي، موريتانيا، 2007.
- الخليل النحوي، بلاد **شنقيط المنارة والرباط عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة المحاظر**، ط1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ،1987.
- المختار، ولد سيد ، **المجتمع والسلطة في موريتانيا (1961–1978) "الرحيل إلى الدولة**، ط1، المطبعة الوطنية، موريتانيا، 2009.
- يحي ولد البراء، **المجموعة الكبرى الشاملة لفتاوي ونوازل وأحكام أهل غرب وجنوب غرب الصحراء**، ط1، ج1، الناشر الشريف ملاي الحسن بن المختار بن الحسن، موريتانيا، 2009.
- يحي بن البراء، الفقه **والسلطة والمجتمع**، ط 1، منشورات المعهد الموريتاني للبحث العلمي، موريتانيا، 1993.
- فيليب مارشزين، القبائل، **الإثنيات والسلطة في موريتانيا**، ترجمة ولد بوعلية، ط1، دار جسور للنشر، نواكشوط، 2014.
- فرانسيس دي شاسي، **موريتانيا من سنة 1900 إلى سنة 1975**، ترجمة ولد بوعليبه، ط1، دار جسور للنشر، نواكشوط، 2014.
- المختار ولد السعد و عبد الحي، **تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا**، ط2، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، 2014.
- أبو بكر الطرطوشي، **سراج الملوك**، ط 1، دار صادر، لبنان، 1995.
- يونس بحري، **هذه جمهورية موريتانيا الإسلامية**، ط1، دار الحياة، بيروت، 1961.
- سعيد، ولد أحمدو، **موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الإفريقي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003.

المجلات العلمية:

- جمال ولد الحسن، "حركة الإمام صر الدين ومنزلتها في ريخ الإسلام في غرب إفريقيا"، **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة نواكشوط، نواكشوط، ع: 1، 1989.

- بومية ولد أبياه، "مفهوم الدولة عند الشيخ المامي"، **مجلة الشعاع**، المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، موريتانيا، ع: 4، 1985.
- محمود صالح الكروي، "ذاكرة الانقلا ت العسكرية في موريتانيا: الصراع على السلطة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ع: 31، 2011.
- عبد الودود ولد عبد ، "دور الشناقطة في نشر الثقافة العربية الإسلامية بغرب إفريقيا حتى نهاية القرن 18م"، **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة نواكشوط، ع: 1، 1989.
- أحمد الشكري، "جهاد الحاج عمر في أعالي السنغال" ندوة دولية بعنوان: «**ذكرى مرور مائتي عام على ميلاد الشيخ الحاج عمر الفوتي**"، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، المغرب، 1997.
- الأمين ولد سيدي ب وآخرون، "الإصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا: الواقع والتحد ت"، **المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة أحمد دراية، ع:2، ديسمبر 2019.

بالفرنسية:

- Archives nationales, **Discoure Du Président Moctar Ould Dadah** Série Présidence, Dossier No. 120, le 28 / 11 / 1960.
- Oved GEORGES, **La Gauche Française**, **et le nationalisme** Marocaine, 1905-1955, L'Harmattan Paris, 1960.